نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليديَّة كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلاميَّة في الجزائر

Islamic finance windows in conventional banks as an entry point for the development of Islamic banking in Algeria

جعفر هنّي محمد
معهد العلوم التجارية
المركز الجامعي غليزان

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى إشراك المصارف التقليدية الجزائرية في مُعاملات المصارف الإسلاميَّة كمدخل للتحول الكلي نحو العمل المصرف الإسلامي وذلك من خلال نوافذ للتمويل الإسلامي من أجل الوصول إلى تعبئة الموارد والمدخرات التي تقع خارج الجهاز المصرفي التقليدي الجزائري والرفع من كفاءته.

الكلمات المفتاحية: المصارف التقليدية، المصارف الإسلاميَّة، نوافذ التمويل الإسلامي، الخدمات المالية الإسلاميَّة

Abstract:

This study aims to involve the Algerian conventional banks in Islamic banking transactions as an entry point of the total shift towards the work of the Islamic bank and through the windows of Islamic finance in order to access the resources and savings that fall outside the Algerian traditional banking system and increase its efficiency.

Keywords: conventional banks, Islamic banks, Islamic finance windows, Islamic financial services.

تمهيد:

إنَّ التطور الكبير الذي شهدته الصيرفة الإسلاميَّة خلال العقد الماضي إضافة إلى النظرة الإيجابية لهذه الصيرفة بعد الأزمة المالية العالمية باعتبارها ترتكز إلى المبادئ الأخلاقية والشفافية والمنفعة المتبادلة في عملياتها، سارعت الكثير من البنوك التقليدية في الدول الإسلامية والغربية إلى ممارسة الصيرفة الإسلاميَّة، فمنها من أنشأ فروعا إسلامية متخصصة، ومنها من كان قد عقد العزم على تحويل فروعه تدريجيا إلى فروع إسلامية، ومنها من اختار تحويل الأنشطة تدريجيا بدلا من تحويل الفروع، ومنها من افتتح نوافذ إسلامية في فروعه كلها أو بعضها ومنها من كان يقوم ببيع منتجاته الإسلامية جنبا إلى جنب مع منتجاته التقليدية، إلاّ أن التجارب في مجال الصيرفة الإسلامية أكدَّت على نجاح تحول النوافذ الإسلامية إلى بنوك مستقلة على الرغم من التحديات التي تواجهها هذه النوافذ من حيث تواضع رؤوس أموالها مقارنة مع البنوك المستقلة وفصل المعاملات الماليَّة فصلا كليا هذا عدا نظرة أفراد المجتمع في التعامل مع نوافذ إسلامية لبنوك تقليدية تتعامل بالنظام المصرفي التقليدي وتحفُظ بعض العملاء على التعامل مع بنك يقدم خدمات مزدوجة.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في حرص الكثير من المؤسَّسات المصرفيَّة والمالية الدوليَّة التقليديَّة على تبنِّي العمل المصرفي الإسلامي بعد أن لاحظت الإقبال الكبير على التعامل به، وذلك من خلال التواجد في أسواقه وبأشكال متعدِّدة، وإحساس البنوك التجارية التقليدية بقوَّة التيَّار المطالب بأسلمة التعاملات المصرفيَّة، وحرصها على منافسة البنوك الإسلاميَّة في جذب الودائع، واكتساب قاعدة

أكبر من العملاء، قامت بفتح فروع أو شبابيك أو نوافذ لتقديم الخدمات المصرفيَّة وفق أحكام الشريعة الإسلاميَّة، وقد تزايد عدد هذه الفروع باستمرار طيلة السنوات الماضية في ظلِّ المنافسة والعولمة حتى في الدول الغربيَّة، حيث قام بنك تشيس مانهاتن الأمريكي، ودويتش بانك الألماني، وبنك الاتحاد السويسري UBS والقرض السويسري Le Crédit Suisse في سويسرا، بافتتاح فروع للمعاملات المالية الإسلاميَّة في وقت مبكِّر نسبيًّا سنة 1985، وذلك لخدمة عملائها من العرب والمسلمين.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:

- توضيح مفهوم النوافذ الإسلامية وظروف نشأتها والأسباب والدوافع لإنشائها؛
- محاولة عرض تجارب دولية في مجال التدرج في تطبيق الصيرفة الإسلاميَّة عن طريق فتح نوافذ إسلاميَّة؛
- معرفة المتطلبات اللازمة لفتح نوافذ إسلاميَّة في المصارف التقليديَّة الجزائريَّة؛
- محاولة توضيح الآثار الاقتصادية الناتجة عن فتح نوافذ إسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري.

الإشكالية الرئيسية : بحثنا هذا سيناقش قضية أساسية تتمثل في البحث عن إجابة عن سؤال مؤداه :

- هل يُمكن إشراك المصارف التقليديَّة الجزائرية في مُعاملات المصارف الإسلاميَّة؟

الأسئلة الفرعية: تسعى هذه الدراسة للإجابة عن مجموعة من الأسئلة:

- ما هي الآليات التي يُمكن من خلالها للمصارف التقليدية تقديم خدمات مالية إسلامية ؟
- هل أدى فتح نوافذ إسلاميَّة في مؤسسات مالية تقليديَّة في دول إلى تعزيز العمل المصرفي الإسلامي بها ؟
- إلى أي مدى ستُساهم النوافذ الإسلاميَّة في تطوير الصيرفة الإسلاميَّة
- هل يؤدي فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية إلى آثار إيجابية أم سلبية على الجهاز المصرفي الجزائري؟

الفرضيات:

- إنّ فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تعتبر كخطوة إيجابية نحو إنشاء مصرف إسلامي كامل ومستقل؛
- إنّ لفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية آثار سلبية وإيجابية على الجهاز المصرفي الجزائري.

منهجية الدراسة : يتبع البحث منهجية التحليل الوصفي والتحليل الاقتصادي النظري في مناقشة وتحليل الجوانب المختلفة للبحث للتوصل إلى استنتاجات وإجابات للتساؤلات المطروحة.

الدراسات السابقة:

خلصت دراسة (سعيد المرطان)[1] بأنَّ تجربة ممارسة المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ أو فروع إسلامية تعتبر تجربة ناجحة، حيثُ أثمرت هذه التجربة نتائج ايجابية ملموسة تمثلت فى نمو العمل المصرفي الإسلامي، والتزايد المستمر لعدد المصارف الممارسة لهذا العمل وانتشارها في كل أنحاء العالم ، وذلك على الرغم من الصعوبات والمعوقات التي صادفت بعض هذه المصارف في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال بيئة مصرفية تقليدية، أمَّا (Juan Solé)[2] فقد تعرض للآليات والمراحل التي يتم من خلالها تقديم خدمات مالية إسلامية من خلال مؤسسات مالية تقليدية وقد تناول (Zubair وAlaro)[3] للإطار القانون والعملي للنوافذ الإسلامية في المؤسسات المالية التقليدية: حالة نيجيريا وذلك من خلال تطرقه لمفهوم النوافذ الإسلامية وظروف نشأتها

وضوابط تأسيسها وتحدياتها في دولة نيجيريا وآثارها على الجهاز المصرفي النيجيري، كما تطرق (العربي البوهالي)[4] لمبادرة البنوك المغربية بمزاولة العمل المصرفي الإسلامي من خلال نافذة التمويل الإسلامي كخطوة نحو إنشاء مصرف إسلامي مستقل وأهم المنتجات المالية الإسلامية التي تتعامل بها وأهم تحدياتها في المملكة. وتناول (سحنون وزنكري)[5] قضية مهمة وهي انفتاح النظام المصرفي الجزائري على الصيرفة الإسلامية، حيث تطرقا إلى أهمية هذا الانفتاح وما يُمكن أن يُتيحه للنظام الصرفي الجزائري خاصة والجزائر عامة،حيثُ سيُمكن الجزائر من الاستفادة مما تتيحه المصارف الإسلامية في مختلف المجالات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو تحتاج كل ما يدعم ويعزز هذا النمو،. في حين تطرق (سليمان ناصر و بوشرمة)[6] إلى قضية تطوير الصيرفة الإسلاميَّة في الجزائر وما هي أهمّ المتطلبات الكفيلة لتحقيق هذا التطوير، ولاسيما أن المواطن الجزائري المسلم أكثر طلبا للتمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الربا.

تقسيمات الدراسة:

إنَّ الإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا البحث تضمنت في تناول المحاور التالية في هذا البحث:

- أولا– الإطار النظري للنوافذ الإسلاميَّة
- ثانيا– عرض تجارب دولية في التدرج في تطبيق الصيرفة الإسلاميَّة من خلال نوافذ إسلاميَّة
- ثالثا– إشراك المصارف التقليدية في مُعاملات المصارف الإسلاميَّة كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلاميَّة في الجزائر

أولاً– الإطار النظري للنوافذ الإسلامية:

1. تعريف النوافذ الإسلاميَّة:

يُقصد بالنوافذ الإسلاميَّة (islamic windows) تقديم خدمات مالية إسلاميَّة من خلال وحدة أو قسم داخل البنك التقليدي، و يُقصد أيضاً بالنوافذ الإسلاميَّة قيام المصارف التقليديَّة بتخصيص جزء أو حيز في مقارها الرئيسية أو في فروعها التقليديَّة، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلاميَّة دون غيرها، هدفها تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحول إلى التعامل مع المصارف الإسلاميَّة، وتكون تلك النوافذ متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها[7].

وأول من جاء بفكرة النوافذ الإسلاميَّة هي المصارف التقليدية الغربيَّة في الدول الغربية غير الإسلاميَّة، فقد قامت باستحداث هذه النوافذ وذلك بعد أن ازداد عدد العملاء من الجاليات الإسلاميَّة الذين يمتنعون التعامل بالمعاملات المصرفيَّة المعتمدة على سعر الفائدة ويرغبون في التعامل بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلاميَّة، ومن ثمَّ انتشرت فكرة النوافذ الإسلاميَّة في العديد من الدول المسلمة أيضاً مثل مصر والسعودية والأردن والإمارات وغيرها من الدول[8].

ويُعمم بعض الباحثين معنى النوافذ على جميع الأشكال المصرفية الإسلاميَّة التي تقدمها المصارف التقليديَّة، حيث عرفها الباحث رضا الخليفي :" النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية قد أخذت صورا متعددة، فمنها المحافظ والصناديق الإسلامية التي يطرحها البنك التقليدي ومنها أن يفتح البنك التقليدي حسابات استثمارية وحسابات توفير تُدار وفقا لأحكام الشريعة، ومنها أن يُخصص البنك فروعا خاصة للمعاملات المصرفية الإسلامية"[9] أمَّا الباحث فهد بن صالح الحمود فيُفرق بين المدلول العام والمدلول الخاص في تعريفه للنوافذ الإسلامية[10]:

1.1.مدلول عام: يشمل جميع أشكال المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية وتسمى (المعاملات الإسلامية في المصارف التقليدية) ، ويُقصد بها كل المعاملات الإسلامية التي يُقدمها المصرف التقليدي من خلال إيجاد فرع خاص به، أو إيجاد نافذة تقدم تلك المعاملات في

فرع ربوي ، أو إيجاد صناديق استثمار تُدار إدارة إسلاميَّة ، أو تقديم منتجات ذات صيغة إسلامية عن طريق فرعه الإسلامي أو عن طريق النوافذ؛

2.1.مدلول خاص: يُقصد بها تقديم خدمات مالية إسلامية متكاملة من خلال وحدة أو قسم داخل المصرف التقليدي.

من التعاريف السابقة نستنتج أنَّ النافذة الإسلاميَّة عبارة عن قسم مستقل في المصرف التقليدي، من خلاله تقوم المصارف التقليديَّة بتوفير المنتجات والخدمات المصرفيَّة الإسلاميَّة، ويُشرف على هذا القسم هيئة شرعية متخصصة مهمتها التأكد من التزام القسم بأحكام الشريعة الإسلاميَّة، وينبغي أن يتمتع القسم باستقلالية تامة عن باقي أعمال وأنشطة المصرفية التقليديَّة.

2. ظهور ونشأة النوافذ الإسلاميَّة:

لقد كان نجاح المصارف الإسلامية من جانب ورغبة الناس بجميع أطيافهم على المصرفية الإسلامية من جانب آخر سببا في تفكير بعض المصارف التقليدية بافتتاح نوافذ إسلامية ، فكانت أول انطلاقة فعلية في مصر سنة 1980م، عندما حصل بنك مصر (قطاع عام تجاري مصري) على ترخيص من البنك المركزي المصري لافتتاح فرع " الحسين للمعاملات الإسلاميَّة "، وفي يوم الافتتاح وبعد ثلاث ساعات تقريبا كانت الودائع بالعملة المصرية أكثر من ثلاث ملايين وفي السنة الثانية كانت الودائع 84.307 مليون جنيه والاستثمار 12.529 مليون جنيه، وكان قبل ذلك هذا الفرع يُحقق الآلاف من الخسائر[11]. كما ارتفع عدد الفروع إلى 35 فرعا سنة 1981م. ثمَّ وصل إلى 75 فرعاً في سنة 1996م تابعاً لحوالي عشرين بنكاً تجاريًّا، ويزيد هذا العدد عن فروع البنوك الإسلاميَّة نفسها والعاملة في مصر في ذلك التاريخ. ومنها انتشرت إلى العديد من البلدان العربيَّة والإسلاميَّة مثل: المملكة العربيَّة السعوديَّة وماليزيا.

3. الدوافع والأسباب في نشوء النوافذ الإسلاميَّة:

إنّ الأسباب والدوافع في نشوء النوافذ الإسلامية تختلف من بنك لآخر، ولكن هناك مجموعة من الأسباب التي لا يخرج أي بنك أراد إنشاء نافذة إسلامية النظر إليها، ومن هم هذه الأسباب[12]:

- تنامي الوعي الديني لدى المسلمين بتحريم التعامل بالربا وأنه من أكبر الكبائر في الشريعة الإسلامية، وهذا أدى بدوره إلى تحول أعداد كثيرة من العملاء إلى بنوك إسلامية، مما شكل خطرا حقيقيا يُنذر بتراجع الطلب على منتجات البنوك التقليديَّة؛
- إنها وسيلة لاستقطاب رؤوس أموال المسلمين، واستجلاب الاستثمارات المتعددة التي تبحث عن المصرفية الإسلامية، وقد قدرت شركة "موديز" أنّ نحو 200 مليار دولار من الموجودات توجد في النوافذ الإسلامية؛
- إثبات وجود المصارف التقليدية في العمل المصرفي، وتقديم جميع صيغ العمل المصرفي ، ومنها الأعمال المصرفية الإسلامية؛
- ارتفاع عوائد عمليات التمويل الإسلامي مقارنة بعوائد التمويل التقليدي ، حيث شهدت هذه الأخيرة تراجعا ملحوظا في معدلاتها بصورة متدنية شجعت البنوك التقليدية على طريق النوافذ الإسلامية، وذلك للسعي نحو تعظيم الأرباح ، وتحقيق مكاسب أعلى نسبيا مما يحصلون عليه من المصارف التقليدية، خاصة مع تدني معدلات الفائدة الربويَّة؛
- الحوافز العقائدية والاجتماعية التي قد تكون ضمن أهداف بعض البنوك التقليدية ، وتكون هذه خطوة أولى نحو التحول الكامل إلى المصرفية الإسلامية متى توفرت البنية التحتية اللازمة لذلك؛
- تمهيد الطريق لتعميم العمل المصرفي على أساس قواعد الشريعة الإسلامية حيث تشكل هذه النوافذ الإسلامية محطة تمهيدية للتمرس على المنتجات المالية الإسلامية المعتمدة لدى المصارف السلاميَّة؛

- نجاح تجربة البنوك والمؤسسات المالية الإسلاميَّة في تقديم الخدمات التمويلية والاستثمارية المتنوعة بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلاميَّة؛
- بالنسبة للمصارف التقليديَّة في الدول الغربية فإن الهدف الرئيس من افتتاح نوافذ إسلامية هو هدف مادي بحت، وهو التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي.

4. حُكم النوافذ الإسلاميَّة في المصارف التقليديَّة:

على الرغم من أنَّ فكرة إنشاء نوافذ إسلاميَّة للمصارف التقليديَّة قد لاقت قدرا كبيرا من التأييد بين القائمين والمشجعين على العمل المصرفي الإسلامي، إلا أنَّها قد لاقت أيضا قدرا من المعارضة من شريحة أخرى من المهتمين أيضا بالصيرفة الإسلاميَّة. وبطبيعة الحال فإنَّ لكل جانب منهما أسبابه الوجيهة في التأييد كما في المعارضة، وهو ما سنتناوله باختصار فيما يلي:

1.4. وجهة النظر المؤيدة لإنشاء النوافذ الإسلاميَّة في المصارف التقليديَّة:

أقام المؤيدون وجهة نظرهم على أساس أن قيام المصارف التجارية بافتتاح فروعا أو نوافذ إسلاميَّة لها سيكون بمثابة[13]:

- اعتراف منها بالجدوى الاقتصادية للعمل المصرفي الإسلامي؛
- اعتراف منها بواقعية التطبيقات العملية لنماذج العمل المصرفي الإسلامي؛
- إتاحة الفرصة للاستفادة من خبرات هذه المصارف التجارية في تطوير منتجات إسلامية وكوادر بشرية ينتفع بها العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة؛
- خطوة أولى نحو "أسلمة" أي من هذه المصارف أو بعضا منها؛
- فتح كبير للعمل المصرفي الإسلامي في حالة تحول مصرف تجارى إلي مصرف إسلامي خاصة إذا ما كان هذا المصرف من المصارف التجارية الكبيرة حجما وانتشار؛
- التشجيع على التعايش المشترك بين النظامين المصرفيين بدلا من المواجهة بينهما.

2.4. وجهة النظر المعارضة لإنشاء فروع أو نوافذ إسلاميَّة للمصارف التقليديَّة:

أقام المعارضون وجهة نظرهم على الأسباب التالية[14]:

- التخوف من أن يؤدى ذلك إلى الـ "تشويش" على نقاء التطبيق في أذهان العاملين والعملاء على حد سواء؛
- التخوف من أن تؤدى صعوبة التعايش بين نظامين مصرفيين مختلفين تحت سقف واحد إلي إفشال التوجه تطبيقيا؛
- التخوف من أن يؤدى ذلك إلي تأخر إنشاء مصارف إسلاميَّة جديدة.

3.4. القائلون بالتعامل مع النوافذ الإسلامية للضرورة:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التعامل مع المصارف التقليدية يؤدي إلى دعمها وإعانتها، وفي ذلك إعانة للباطل، إلاّ أنه في حالة عدم وجود بديل شرعي فإن التعامل مع تلك النوافذ يكون للضرورة[15] .

5. عناصر النوافذ الإسلاميَّة في المصارف التقليديَّة:

يُمكن أن نستشف عناصر النوافذ الإسلاميَّة في المصارف التقليديَّة في النقاط التاليَّة[16]:

- تكوين النافذة لقسم أو شعبة أو وحدة تابعة إدارياً للمصرف أو لفرعه التقليدي بحيث لا تصل إلى مستوى الفرع أوالمصرف المستقل، وهذا العنصر كذلك يبرز من الناحية المكانية في النافذة إذ يتطلب أن تكون النافذة مرتبطة مكانياً بالمصرف أوفرعه التقليدي؛
- تخصيص مبلغ معين ليكون رأسمال للنافذة أو لمجموعة النوافذ في المصرف التقليدي أو فروعه المختلفة بحيث تستطيع النافذة تقديم الخدمات المصرفية الإسلاميَّة بهامش من الاستقلالية عن رأسمال المصرف أو الفرع التقليدي؛
- ممارسة الصيرفة الإسلاميَّة، ويشمل هذا العنصر قيام النافذة الإسلاميَّة بكافة أعمال المصارف الإسلاميَّة المعروفة، حيث تتصرف من حيث تقديم الخدمات وكأنها مصرف إسلامي مستقل؛
- الخضوع لرقابة وإشراف هيئة رقابة شرعيَّة خاصة بالنافذة يتم تشكيلها من قبل المصرف أو فرعه الذي تتبعه النافذة، بغض النظر عن عدد أعضاء هذه الهيئة ما دام يزيد عن ثلاثة أشخاص من المتخصصين في الأمور الشرعيَّة ومن الذين لهم خبرة في المجالات المصرفيَّة؛
- الخضوع لأحكام القانون، إذ ينبغي أن تكون النافذة خاضعة وملتزمة بأحكام القوانين النافذة في البلاد التي تعمل فيها دون أن تُخالف أحكام الشريعة الإسلاميَّة في تعاملها المصرفي وهذا العنصر ضروري لإضفاء الصفة القانونيَّة على عمل النافذة وعدم تعرضها للمساءلة القانونيَّة.

ثانياً– عرض تجارب دولية في التدرج في تطبيق الصيرفة الإسلاميَّة من خلال نوافذ إسلاميَّة:

1. التجربة الماليزيَّة:

أصبحت النوافذ الإسلاميَّة للمصارف التقليديَّة واقعاً متجسداً في الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية، ومهما اختلفت الدوافع والأسباب لقيام هذه النوافذ، فإنَّها أصبحت جزءً أساسياً من مكونات العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا، وعلى عكس المصارف الإسلامية في ماليزيا التي جوبهت بنظام مصرفي تقليدي متأصل الدعائم وراسخ الخطى عند نشأتها، جاءت النوافذ الإسلامية كنتاج لتطور العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا ولكنها وُلدت في كنف نظام مصرفي تقليدي[17].

1.1. نشأة وتطور العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا:

1.1.1. نشأة المؤسسات الماليَّة الإسلاميَّة:

يعود جذور العمل المصرفي الإسلاميّ في ماليزيا إلى الخمسينيات من القرن العشرين حين نادى الشعب الماليزي بإنشاء مؤسسة تهتم بادخار أموال الحج واستثمارها بغرض مساعدة الحجاج على تغطية وتوفير تكاليف الرحلة إلى بيت الله الحرام بعيداً عن المؤسسات الربويَّة، وقدمت خطة مشروع الصندوق إلى مجلس الوزراء في ذلك الوقت الذي كان يُلقب أبي ماليزيا أو بمُؤسس دولة ماليزيا ورئيس وزرائها الأول في عام 1959م حيث وافق على الخطة، وعرضها على البرلمان الذي بدوره استحسن الفكرة، ووافق عليها، ولهذا الغرض وُلدت مؤسسة صندوق الحج الماليزي (TABUNG HADJ): في نوفمبر 1962م وبدأ العمل فيها رسمياً لاستثمار أموال الحجاج الماليزيين المسلمين في 30 سبتمبر 1963م[18]. ثم بدأت الفكرة تنضج وتتبلور أكثر وتزداد وضوحاً لتكتسب ثقة الجماهير المسلمة بها وتطور التفكير إلى إيجاد مصرف إسلامي فكان ميلاد أول بنك إسلامي لها في عام 1983م، ليُمارس أعماله وفق الشريعة الإسلاميَّة.

2.1. مراحل تطور العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا:

مرّ العمل المصرفي الإسلامية في ماليزيا بثلاث مراحل كالآتي:

1.2.1.المرحلة الأولى (1983–1992م): في هذه المرحلة تمَّ إنشاء أول بنك إسلامي في ماليزيا، بحيث يمكننا القول بأن البنك المركزي الماليزي كان له دور أساس في تنمية المصرفية الإسلامية في البلاد. ففي عام 1981م شكَّلت الحكومة لجنة وطنية لإنشاء أول بنك إسلامي، ولقد أعطي البنك المركزي الماليزي مهمة إعداد إمكانية إقامة أول بنك إسلامي في البلاد. سنتين من العمل الجاد والمتواصل تمّ إنشاء أول بنك إسلامي بدأ عملياته في جويلية 1983م. من 1983م إلى غاية 1993م تمتَّع البنك الإسلامي المنشأ بعشر سنوات من الاحتكار والمزود الوحيد للخدمات المصرفية التي تستند إلي مبادئ الشريعة الإسلاميَّة. هذه الميزة الحصريَّة التي أُعطيت لهذا البنك الإسلامي سمحت له بتطوير عدة منتجات إسلاميَّة ممكن الحصول عليها وتداولها في السوق، كان الغرض منها حماية البنك من المنافسة الشديدة من طرف البنوك التقليديَّة.

2.2.1.المرحلة الثانية (1993–2003م): هذه الفترة شهدت ظهور النوافذ الإسلاميَّة لأول مرة. فبعد عقد من الزمن منذ إنشاء أول بنك إسلامي في ماليزيا، قامت الحكومة الماليزيَّة بتقديم خدمات ماليَّة إسلاميَّة خاليَّة من الفائدة عن طريق 17 مؤسسة مالية تقليديَّة (9 بنوك تقليديَّة، و6شركات ماليَّة وبنكين تجاريين)، تشارك وتُقدم أدوات وتقنيات مالية إسلاميَّة من خلال فتح نوافذ إسلاميَّة. وبصفة خاصة قامت الحكومة الماليزية بوضع نظام مصرفي إسلامي شامل، وسليم وقابل للاستمرار لخدمة الماليزيين المسلمين وغير المسلمين. وبعبارة أخرى سعت الحكومة الماليزية إلى إقامة نظام مصرفي إسلامي يتجنب التعامل بالربا يعمل جنبا إلى جنب مع النظام المصرفي التقليديّ. ففي سنة 1998 قامت كل المؤسسات المصرفية بفتح نوافذ إسلامية تقدم خدمات مصرفية إسلامية، وذلك لمزيد من التوسع من صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية. وفي هذه المرحلة شهدت أيضاً تأسيس ثاني بنك إسلامي في ماليزيا[19].

3.2.1.المرحلة الثالثة (2004 إلى الآن): شهدت هذه المرحلة تحرير قطاع البنوك ولمؤسسات الماليَّة الإسلاميَّة، وكانت الإستراتيجية تهدف إلى خلق المزيد من المنافسة والاستفادة من فرص النمو الجديدة وكذلك رفع أداء الصناعة المصرفية الإسلاميَّة ككل[20].

3.1. أهمّ البنوك الإسلاميَّة المتواجدة في ماليزيا:

تعمل المصارف بما فيها الإسلاميَّة من خلال شبكة من أكثر من 2200 فرع في أنحاء الدولة. وتتواجد ست مجموعات بنكيَّة ماليزيَّة في 18 دولة من خلال فروع ومكاتب تمثيلية ومؤسسات تابعة ومشروعات مشتركة. كما أن هناك أيضًا 21 بنكًا أجنبيًا يقيم مكاتب تمثيلية في ماليزيا. ولا أعمالاً بنكية عاديَّة وإنَّما يوفرون خدمات ربط ويسهلون تبادل المعلومات بين أصحاب الأعمال في ماليزيا ونظرائهم. و يحتوي إطار عمل البنوك الاستثماريَّة الموضوع في عام 2005 على نصوص تسمح بإنشاء بنوك استثماريَّة عاليَّة المستوى عبر التضامن والتنسيق بين البنوك التجاريَّة وشركات تجارة الأسهم وبيوت الخصم. تشمل نشاطات البنوك الاستثماريَّة بشكل رئيسي نشاطات جمع رؤوس الأموال مثل الاكتتاب والاشتراك في القروض وتمويل الشركات وخدمات الاستشارات الإداريَّة والترتيب لإصدار الأسهم وإدراجها إلى جانب إدارة حقائب الاستثمار[21].

1.3.1. البنك الإسلامي الماليزي (BIMB): ظهر البنك الإسلامي الماليزي كأول مولود إسلامي ماليزي ، حتى وإن سبقته تجارب صندوق الحج الماليزي على أساس المعاملات الإسلامية ذات الأهداف المحدودة والخاصة بشؤون الحج، حيث جاءت الفكرة نتيجة مساعي بعض المؤسسات والشخصيات الماليزية ، فشكل رئيس الوزراء لجنة وطنية للبنك الإسلامي في 1981/07/30، وقدمت تقريرها في 1982/07/01، متضمنة رؤية متكاملة، مع توصياتها ومقترحاتها لقيام البنك الإسلامي، ليتم رسمياً إعلان ميلاده بتاريخ 1 جويلية 1983، وبدأ بممارسة صلاحياته مبدئياً برأس مال 500 مليون رينجت ماليزي . وقد مُنح بعض الامتيازات من البنك المركزي الماليزي منها أن لا يسمح بترخيص أي بنك إسلامي في ماليزيا خلال عشرة سنوات حتى تقف التجربة الأولى للبنك الإسلامي على

قدميها، وترى حقيقة النور، ولم تُثنه عن تحقيق أهدافه رغم الأزمة المالية التي ضربت جنوب شرق آسيا في عام 1997، وقد تكبد خسائر ضخمة خلال السنة المالية من عام 2005 ترجع أسبابها إلى تقديم البنك قروض لشركات بالبوسنة وجنوب إفريقيا ، ممّا جعلته يضطر لبيع حصة نسبتها 40% إلى مجموعة دبي الاستثمارية من أجل زيادة رأسماله[22].

2.3.1. بنك المعاملات الماليزي (BMMB): لقد شهد أول أكتوبر 1999 ميلاد ثاني مصرف إسلامي في ماليزيا، ثم توالي بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية تعمل بنفس الأُسس والمبادئ والقوانين التي قام عليها بنك إسلام ماليزيا، ويوجد في الوقت الحالي 17 بنك إسلاميّ أجنبي ينشط في السوق المصرفيّة الماليزية،غير الماليزي منها ثلاثة مصارف عربيّة مصرف الراجحي، وبيت التمويل الكويتي وبنك التمويل الأسيوي.

4.1. النوافذ الإسلامية في البنوك التقليديّة الماليزيّة:

لقد قامت دولة ماليزيا بالسماح للبنوك التقليديّة بفتح نوافذ للتمويل الإسلامي، بل وحتى البنوك التقليديّة الأجنبية، سعياً منها لتلبية طلبات الشعب الماليزي المسلم المتزايدة على التمويل الإسلامي و الجدول الموال رقم (01) يُوضح عدد الفروع ونوافذ التمويل الإسلامي في المصارف التقليديّة الماليزيّة.

إنَّ زيادة عدد الفروع الإسلاميَّة، كما يوضحها الجدول رقم (01) ، تُؤكد قُدرة المصارف الإسلاميَّة على مواجهة الأزمات الماليَّة، كما يعكس زيادة النوافذ الإسلاميَّة، توجُه المصارف التقليديَّة إلى العمل المصرفي الإسلامي وإدراكها بنجاعته، خاصة أوقات الأزمات.

5.1. أسباب السماح للمصارف التقليديّة الماليزية بفتح نوافذ إسلاميَّة:

لقد تمَّ القيام بدراسة قياسية لمعرفة أيُّ البنوك أكثر كفاءة، البنوك التقليديَّة أم البنوك الإسلاميَّة أم البنوك التقليديَّة التي قامت بفتح نوافذ تمويل إسلامي بها خلال الفترة (1997-2003) وهي الفترة التي ازداد فيها عدد النوافذ الإسلاميَّة وشهدت الصيرفة الإسلاميَّة نمواً كبيراً، وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ معدل الكفاءة قد ازداد في كامل صناعة الصيرفة الإسلاميَّة خلال فترة الدراسة، بينما معدل الكفاءة في البنوك التقليديَّة كان مستقراً خلال الفترة، بينما مستوى الكفاءة في البنوك الإسلاميَّة لا يزال أقل كفاءة من البنوك التقليديَّة، وكشفت الدراسة أن البنوك الإسلاميَّة أكثر كفاءة من نوافذ التمويل الإسلامي بالبنوك التقليديَّة، وذلك البنوك التقليدية الأجنبية أكثر كفاءة من البنوك المحليَّة[23]، هذا وإن دلَّ على شيء فإنَّه يدل على أنَّ من بين الأسباب الرئيسيَّة للسماح للبنوك التقليديَّة الماليزية بفتح نوافذ تمويل إسلاميَّة هو زيادة كفاءة الجهاز المصرفي الماليزي، بالإضافة إلى أنَّ هناك أسباب أخرى يُمكننا جمعها في الشكل رقم (1).

إنَّ صدور قانون خاص يسمح لفتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليديَّة في ماليزيا، كان ذلك بداية اعتراف بإمكانية قيام مصرفية لا ربوية في الواقع العملي،كما كان ذلك تأكيدا على أهمية الانفتاح المصرفي على الأسس الفكرية والاجتماعية التي تقوم عليها المصرفية الإسلامية، فضلاً عن ذلك كان تقريراً على أن النظام المالي الإسلامي نظام عالمي في مبادئه، وإنساني في غاياته ومقاصده، وواقعي في مضامينه[24].

2.التجربة السعوديّة:

لقد سلكت المملكة العربية السعودية مسلك من سبقها في تقديم الخدمات المالية الإسلاميَّة من خلال مصارفها التقليديَّة، ففي عام 1987 قام المصرف الأهلي التجاري بإنشاء أول صندوق استثماري متوافق مع أحكام الشريعة الإسلاميَّة، وقد تمَّ هيكلته بناء على

صيغة المرابحة، عقب ذلك أن قام المصرف بإنشاء فرع إسلامي له في عام 1990 وقد تكاثرت الفروع والنوافذ وانتشرت حتى بلغت 263 فرعاً في عام 2008، وكان لنجاح تجربة البنك الأهلي التجاري دافعاً لباقي المصارف التقليديَّة في المملكة العربية السعوديَّة أن تنحو نحوها في التحول الكلي أو الجزئي للصيرفة الإسلاميَّة[25].

1.2. بنك الجزيرة:

بدأت عملية التحول في بنك الجزيرة في عام 1998 وكانت أولى مراحلها هي[26]:

1.1.2. المرحلة الأولى: تشكيل فرق التحول وإنشاء إدارة للمصرفية الإسلاميَّة تُشرف على هذا العمل وتديره وتُوجه البنك نحو التوجه الجديد، تلاها تشكيل هيئة شرعية تُمثل مرجعية يُمكن أن يرجع إليها البنك في كل ما يتعلق بهذا المشروع من مراجعة المنتجات المصرفية والأدوات والآليات المستخدمة.

2.1.2.المرحلة الثانية: فكانت البدء الفعلي في التحول، وأول خطوة بدأها البنك في هذا التوجه في تصنيف أنشطة البنك فيما يتعلق بتوافقها مع أحكام الشريعة الإسلاميَّة. ومن المعلوم أنَّ الخدمات التي تُقدمها البنوك ليست جميعها محرمة، وليس كل أنشطتها ربويَّة، إذ أنَّ العديد من الخدمات تعتمد على العمولة وأخذ الأجر على الخدمة المقدمة وهذه بطبيعتها أنشطتها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلاميَّة، لكن المشكلة الأساسيَّة تكمن في الأنشطة التي تقوم على الإقراض بفائدة ربوية، ويُمكن القول بشكل عام أنَّ الأنشطة المقبولة في بداية المرحلة من الناحية الشرعية كانت في حدود (40%) من أنشطة البنك، بينما الأنشطة التي تعتمد على الفائدة كانت في حدود (60%).في بداية مرحلة التحول تمَّ الاعتماد على الأنشطة المقبولة وإضفاء الشرعية عليها وقد قدرت بحوالي (40%) من أنشطة البنك، فتمَّ لقيام بمراجعة مستنداتها وعقودها والتأكد من سلامتها الشرعيّة ثمَّ عُرضت على هيئة الرقابة الشرعيَّة وأقرتها، فأصبح (40%) من النشاط البنكي متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلاميَّة.

3.1.2.المرحلة الثالثة: في عملية التحول. هي اختيار المنهجية، وكيف تتم عملية التحول؟ يُمكن تحديد ثلاث أساليب يُمكن أن يُنظر إليها كآليات لعملية التحول:

- **المنهجية الأولى**: المنهجية الصفريَّة، وهي المنهجية التي تقوم على البدء كبنك إسلامي من الصفر، بمعنى أن يتم إنشاء البنك منذ البداية على أنّه بنك إسلامي، وفي هذه الحالة سيضع الآليات والأدوات من البداية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، أي افتراض أنَّه ليس لديه أي علاقات سابقة، وليس لديه قاعدة عملاء وليس لديه أنشطه، وبالتالي من السهل أن تبدأ كبنك إسلامي، وهنالك عدد من البنوك بدأت بهذا الأسلوب فكانت منذ تأسيسها بنوك إسلاميَّة قامت بتطوير أدواتها وآلياتها وعقودها ومنتجاتها آخذة في الاعتبار أن تكون موافقة للشريعة الإسلاميَّة.
- **المنهجية الثانيَّة**: منهجية الخطوط المتوازية، وهي تعتمد على قيام بنك صغير داخل البنك الذي يرغب في التحول بحيث يكون للبنك الناشئ رأسمال مستقل وله إدارة مستقلة تخدمه وله قاعدة عملاء خاصة به، وله منتجاته وآلياته بحيث مع مرور الزمن يتمدد البنك الصغير الذي يعمل داخل البنك الكبير ويُوسع من حجم نشاطه على حساب نشاط البنك الكبير.
- **المنهجية الثالثة**: منهجية الإحلال. و هذه هي المنهجية التي تبناها بنك الجزيرة السعودي، فلم يُعلن منذ اليوم الأول على أنَّه بنك إسلامي وإنَّما أعلن أن لديه خطة للتحول ليُصبح بنكاً إسلاميًّا خلال فترة زمنية، تقوم هذه المنهجية على عدة خطوات أهمُّها:

- مُراجعة جميع منتجات البنك القائمة تصنيفها فيما يتعلق بدرجة توافقها مع أحكام الشريعة الإسلاميَّة؛

- اعتماد المنتجات القائمة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلاميَّة بعد إجراء بعض التعديلات عليها واعتمادها من الهيئة الشرعية للبنك؛
- ترتيب المنتجات غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلاميَّة على أساس مدى توفر البدائل المصرفيَّة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلاميَّة؛
- العمل وفق خطة محددة على تطوير مجموعة من البدائل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلاميَّة لتحل محل المنتجات التقليديَّة؛
- تلمس حاجة السوق المصرفية وتطوير مُنتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تُلبي هذه الحاجات.

2. 2. بنك سامبا:

لقد انتشرت ظاهرة النوافذ الإسلامية بالفروع التقليدية في البنوك التقليدية العاملة في المملكة العربية السعودية وبدرجات متفاوتة، وتقدم هذه البنوك المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال فروعها التقليدية حيث يتم تخصيص نوافذ للتعامل المصرفي الإسلامي بها. وقد اخذ بهذا المدخل مجموعة سامبا المالية (السعودي الأمريكي)[27]، حيث قام حديثا بإنشاء إدارة للمعاملات الإسلامية أسماها " المصرفية الإسلامية" وإليك لمحة عن هذه الإدارة من خلال ما سيأتي[28]:

- **رأس المال:** يبلغ رأس المال المدفوع لمجموعة العمل المصرفي الإسلامي خمسين مليون ريال سعودي، وقد تم تخصيص هذا المبلغ من رأس مال المصرف الأم ، ويُمكن زيادته بقرار من مجلس الإدارة؛
- **فصل الحسابات والوظائف:** جميع حسابات المجموعة منفصلة عن سائر حسابات المصرف الأم " سامبا" وهذه الحسابات تشتمل ولا تقتصر عن حسابات رأس المال ، والميزانية والإيداع والحسابات الجارية و الإعتمادات المالية أو أي استثمارات أو استخدامات أخرى لهذه الحسابات وسوف تكون جميع هذه الحسابات خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- **بيانات المركز المالي:** في كل سنة مالية يكون للمجموعة بيانات ميزانية خاصة بها ، ويكون لها كذلك قوائم للدخل والتدفقات النقدية؛
- **مجلس الإدارة:** يكون لمجموعة العمل المصرفي الإسلامي مجلس إدارة منفصل عن مجلس إدارة "سامبا" ويجتمع مرتين في السنة على الأقل لمراجعة عمليات المجموعة ووضع التوجهات الإستراتيجية لها. ويُدار المجلس وفقا لأحكام الشريعة وسياسات وأنظمة " سامبا" ويتكون مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء من كبار المديرين بسامبا؛
- **إدارة مجموعة العمل المصرفي الإسلامي:** رئيس هذه المجموعة هو المدير الأعلى للمجموعة، وهو مسؤول عن الإدارة العامة، ويتولى تنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة ، ويُساعده عدد من الموظفين من ذوي التأهيل العالي والخبرة والتخصص في مجال العمل المصرفي الإسلامي، وتتبع سياسات شؤون العاملين بالمجموعة سياسات" سامبا" وتكون خاضعة لأحكام الشريعة.

3.التجربة البريطانيَّة:

قطع التمويل الإسلامي في بريطانيا شوطاً كبيراً إذا ما قورن بما هوة موجود في بلاد أخرى غير إسلاميَّة، بل ربما حتى إسلاميَّة. وقد لعبت عوامل كثيرة الدور في هذا المجال، من ذلك وعي الجالية المسلمة واهتمامها المبكر بالاقتصاد الإسلامي[29]، حيثُ تعود تجربة التمويل الإسلامي في السوق المالية البريطانية إلى أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي بالسماح لعدة شركات استثمار

إسلاميَّة بالعمل من خلال مكاتب أو نوافذ في مدينة لندن؛ منها شركة الاستثمار الإسلامية الدولية القابضة (International Holding Islamic Banking System)، وبيت التمويل الإسلامي (Islamic Finance House) المتمركزتين في لوكسمبورغ، والبنك الإسلامي الدولي الدانماركي (Islamic Bank International of Denmark) وكذلك شركة تكافل لوكسمبورغ ودار المال الإسلامي، ومن خلال المرابحات في سوق المعادن في لندن لتوفير السيولة للمؤسسات الشرق أوسطية، وللمستثمرين في تلك المناطق. ومن خلال مصرف البركة الدولي الذي قام بشراء شركة هارجريف سكيوريتيز (Hargrave Securities) عام 1982 الحاصلة على رخصة مزاولة قبول الودائع من قبل بنك إنجلترا، غير أنَّ المصرف لم يُباشر العمل باسمه إلاَّ في عام 1987 واستمر في ذلك إلى عام 1993، حيث قام بإغلاق عملياته والتخلي عن الرخصة التي مُنحت له من مصرف إنجلترا، وقد استمرت مجموعة البركة في العمل كشركة استثمارية بعد إعادة ترتيب أعمالها في لندن منذ عام 1993.

وإلى جانب مصرف البركة الدولي الذي كان يعمل كمصرف تجزئة إسلامي متكامل كانت هناك مصارف ومؤسسات تمويلية عالمية تُقدم خدمات مالية إسلامية عبر نوافذ مُخصصة لذلك منذ عام 1993. ومع حلول عام 1997 عرف السوق البريطاني تطوراً من نوع آخر تمثل في قيام المصرف المتحد الأهلي الكويتي بإنشاء وحدة تابعة له عُرفت بالمنزل لتقديم تمويلات للجالية المسلمة لشراء المنازل من خلال برنامجي المرابحة والإجارة، ثمَّ تبعه في ذلك مصرف اتش أس بي سي (HSBC) عام 2003، ومؤسسة البراق التابعة لمصرف إي بي سي العالمي (ABC International)، ثم السماح في عام 2004 بإنشاء أول مصرف تجزئة إسلامي، وهو المصرف الإسلامي البريطاني ثم أتبع بأربعة مصارف استثمارية وشركة تكافل واحدة: وهي بنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي وبنك لندن والشرق الأوسط وبنك غيت هاوس وبيت التمويل الأوروبي وشركة السلام للتأمين الحلال[30].

بالإضافة إلى هذه البنوك هناك مجموعة من المؤسسات المالية البريطانية الأخرى التي تقدم خدمات مالية إسلامية مثل البنك الأهلي المتحد و أمانة فاينانس الإسلامي Amanah Finance التابع لبنك الـ HSBC الإسلامي ومؤسسة البراق التابع لبنك ABC (Arab Banking Corporation Group) [31]. وقد بادرت الحكومة البريطانية بطرح عدد من المبادرات وهو ما أهلها لأن تأخذ مقعداً متقدماً ونصيباً وافراً في قيادة التمويل الإسلامي منها: مبادرة غوردن براون وزير الخزانة البريطاني الأسبق في 13 يونيو 2006 بعنوان: " لندن بوابة التمويل الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية" التي طُرحت في المؤتمر الدولي للتمويل الإسلامي الذي نظمه المجلس الإسلامي البريطاني بدعم من منظمة المؤتمر الإسلامي ووزارتي الخزانة والخارجية البريطانيتين، إلى جانب بلدية لندن والملتقى الاقتصادي الإسلامي العالمي. وعزز من تلك المبادرة مُبادرة جديدة أطلقها ديفيد كامرون رئيس الوزراء الحالي أثناء افتتاحه لأعمال المنتدى الاقتصادي الإسلامي في 29 أكتوبر 2013 بلندن، تضمنت سعي الحكومة البريطانية لأن تُصبح لندن عاصمة التمويل الإسلامي وفق خطوات مدروسة[32].

1.3. عدد المؤسسات والنوافذ التمويلية الإسلامية:

بلغ عدد المؤسسات التمويلية الإسلاميَّة المصرح لها بتقديم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ستة مؤسسات (خمسة مصارف وشركة تكافل واحدة). أمَّا المؤسسات التقليدية التي تُقدم خدمات تمويلية متوافقة مع الشريعة فيُقدر عددها بسبعة عشر مؤسسة، وبهذا تحتل بريطانيا الصدارة ضمن الدول غير العربية والإسلامية في هذا المجال.

تأتي بريطانيا في مقدمة الدول الأوروبية التي تطبق خدمات مصرفية إسلامية، وهي أكبر مركز للخدمات المصرفية الإسلامية في غرب أوروبا كما هو مبين في الشكل رقم (2) ويوجد بها اليوم 23 مصرفاً تقدم هذا النوع من الخدمات منها 5 مؤسسات لا تتعامل إلا في خدمات تتفق مع أحكام الشريعة وهي بنك لندن والشرق الأوسط وبيت التمويل الأوروبي وبنك الاستثمار الإسلامي

الأوروبي(EIIB) وبنك جيتهاوس (Gatehouse Bank) التابع لبيت الأوراق المالية الإسلامية الكويتي، والبنك الإسلامي البريطاني(IBB) الذي انشأ حديثا سنة 2004.

تظافرت في هذه التجربة جملة من العوامل المساعدة التي جعلت من بريطانيا رائدة بحق في هذا المجال على الصعيد الأوروبي وتتطلع إلى أن تتحول في السنوات القليلة القادمة إلى أن تصبح مركزا عالميا في المالية والصيرفة الإسلاميَّة. وفي مقدمة هذه العوامل توفر الإرادة السياسية الداعمة لهذا التوجه وانخراطها العملي بكل شجاعة وحماس لإنجاح هذا المشروع الاستراتيجي بالنسبة لبريطانيا في ظل التحولات التي يشهدها محيطها الإقليمي والدولي ووضعه في قائمة الأولويات السياسية التي تخوضها، وهو ما آثار حفيظة بقية القادة الأوروبيين وجعل الكثيرين منهم يتداركون هذه الغفلة التي انتبهت إليها بريطانيا مبكرا ويمتطون نفس القطار[33].

عند مراجعة تجارب المصارف فيما يتعلق بالمصرفية الإسلاميَّة نجدها تتراوح بين الاستمرار قُدماً في خطة التحول حتى يتم التحول الكامل للبنك (فروعاً وإدارات) وهو ما يُسمى بالتحول الكلي، وقد يكتفي البعض الآخر بحول بعض الفروع أو الإدارات أو تقديم بعض المنتجات المصرفية الإسلاميَّة (النوافذ الإسلاميَّة)، دون توافر النية على التحول الكامل وفق خطة محددة، وهو ما يُسمى بالتحول الجزئي.

ثالثاً– إشراك المصارف التقليدية في مُعاملات المصارف الإسلاميَّة كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلاميَّة في الجزائر:

عرف النظام المصرفي الجزائري إصلاحاً شاملاً مع بداية التسعينات، حيث تمت المصادقة على القانون المتعلق بالنقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، والذي يُعتبر من أهم النصوص التشريعية للنظام المصرفي في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث جاء بقواعد تنظيمية رقابية، وأخرى توجيهية تتناسب وخصوصيات اقتصاد السوق، وتجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريعات المصرفيَّة المعمول بها في البلدان المتقدمة.

لقد أدخل قانون النقد والقرض تعديلات هامة في هيكل النظام البنكي الجزائري، سواء فيما يتعلق بهيكل البنك المركزي والسلطة النقدية، أو فيما يتعلق بهيكل البنوك. ولأول مرة منذ قرارات التأميم، تمَّ السماح للبنوك الأجنبية بأن تُقيم أعمالاً لها في الجزائر، كما تمَّ أيضاً وبموجب نفس الأحكام السماح بإنشاء بنوك خاصة[34].

لقد كان هذا الإصلاح بمثابة الحافز الأساسي الذي دفع بالمصارف الإسلاميَّة إلى طلب الاعتماد، وبالفعل فقد تمَّ في إطار هذا القانون، اعتماد بنكيين إسلاميين وأصبحا جزءاً من النظام المصرفي الجزائري، وهما بنك البركة ومصرف السلام:

1.واقع الصيرفة الإسلاميَّة في الجزائر:

بدأ اهتمام الجزائر بالتوجه نحو الخدمات المالية الإسلاميَّة منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي عندما سمحت لبنك البركة بالعمل في السوق المصرفية الجزائريَّة في إطار سعيها في إصلاح منظومتها المصرفية والمالية كجزء من علمية الإصلاح الاقتصادي الشامل من أجل إعطاء هذه المنظومة دورها الأساسي في التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد أصدرت الجزائر قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر في 1990/04/14 والذي يُعتبر أهم تحول في النظام المصرفي الجزائر، فهو يُمثل حد فاصل بين مرحلتين مختلفتين لا سيما من خلال فتح القطاع أمام الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي بعدما كان حكرا على الدول.

يقتصر تقديم الخدمات المالية الإسلاميَّة بالجزائر على بنكين إسلاميين وهما بنك البركة الجزائري ومصرف السلام، وفيما يلي عرض موجز لكلاهما:

1.1. تقديم لبنك البركة الجزائري كأول تجربة للبنوك الإسلامية في الجزائر:

بنك البركة الجزائري هو أوَّل بنك إسلامي مشترك (بين القطاع العامّ والخاصّ) يؤسَّس في الجزائر أُنشئ بتاريخ 20 مايو 1991 كشركة مساهمة، في إطار قانون النقد والائتمان (القانون رقم 10- 90 الصادر في 14 أفريل 1990). يجمع بنك البركة الجزائريّ بين البنك التجاريّ، وبنك الأعمال والاستثمار حيث يخضع للمادَّة 114 من قانون النقد والائتمان لسنة 1990م بصفته الأولى، وتنظِّم أعماله المادَّة 3 (الفقرة 8) من قانونه الأساسي بصفته الثانية.

يبلغ رأس ماله الاجتماعي 500 مليون دينار جزائري مُقسَّمة إلى 000 500 سهم، قيمة كلّ سهم 1000دج، ويشترك فيها مناصفة كلٌّ من:

- شركة دلة البركة القابضة الدوليَّة (شركة سعوديَّة مقرَّاتها بين جدَّة/السعوديَّة والبحرين) بنسبة 50 % ؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفيَّة BADR (بنك عمومي جزائري) بنسبة 50 %.

وعقب صدور الأمر رقم 03-01 المتعلق بالنقد والقرض، تمَّ تعديل قاعدة رأس المال الأدنى بالنسبة للبنوك ليصل إلى حد أدنى قدره 2.5 مليار دينار جزائري ، وذلك بموجب النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04 مارس 2004، وعليه فقد قام بنك البركة الجزائري في 18 فيفري 2006 برفع رأسماله الاجتماعي ليصل إلى هذه القيمة، وانجر عن ذلك تغيير في توزيع الحصص بين المساهمين حيث أصبحت كالتالي:

- 56% لصالح مجموعة البركة المصرفية؛
- 44% لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وقد ألغى النظام رقم 04-01 بموجب النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 حيث تقرر رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك العاملة في الجزائر إلى 10 ملايير دينار جزائري، وعليه فقد قام بنك البركة الجزائري برفع رأسماله إلى 10ملايير دينار جزائري وفقاً للقرار الصادر من بنك الجزائر[35].

2.1. مصرف السلام:

مؤسسة مالية جاء تأسيسها بتاريخ 08 جوان 2006، كثمرة لتعاون إماراتي خليجي وجزائري؛ وهذا بهدف تقديم أحدث الخدمات المصرفية الإسلاميَّة التي تُواكب مسيرة التطور في الجزائر ومواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية و الإقليمية و العالمية معتمدا في ذلك على أرفع معايير الجودة في الأداء. ويعمل المصرف وفقاً لإستراتيجية واضحة تواكب متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية في الجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة بغية تلبية حاجيات السوق والعملاء المستثمرين[36].

3.1. المشاكل التي تعاني منها المصارف الإسلاميَّة في الجزائر:

تُواجه تجربة الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر تحديات ومشاكل كبيرة أهمَّها، العلاقة الغير المتكافئة بين البنوك الإسلاميَّة الجزائرية وبنك الجزائر، فهو يُعاملها معاملة البنوك التقليديَّة ويُطبق عليها نفس أدوات السياسة النقدية التقليديَّة المستعملة في تنظيم الائتمان، وبالتالي فهي تُعاني من مشاكل في إدارة سيولتها المصرفيَّة، وفيما يلي أهم المشاكل التي تعاني منها :

- وجدت البنوك الإسلامية في الجزائر إشكالات متفاوتة في إطار علاقتها مع بنك الجزائر، وبخاصة تلك المتعلقة بتحديد نسبة الاحتياطي النقدي وامتصاص فائض السيولة، وكذلك تعامله معه كمُقرض أخير، حيث تخضع للقانون المنظم للبنوك الأخرى دون مراعاة طبيعتها الخاصة، وفيما يلي أهم المشاكل التي تُعاني منها البنوك الإسلامية في الجزائر:
  - تحديد نسب السيولة والعناصر المكونة لها؛

- تملُّك أُصول بأكثر من الحد المقرر قانوناً؛
- الاكتتاب الإجباري بحد أدنى في السندات العمومية.
- جلبت البنوك الإسلامية الجزائرية معظم مواردها البشرية من البنوك التقليديَّة؛ ومن ثمَّ فهناك نقص في تكوين رأس المال البشري المدرب على آليات عمل النظام المصرفي الإسلامي؛
- استرشد البنوك الإسلامية المتواجدة في السوق المصرفي الجزائري بسعر الفائدة كمؤشر لقياس تكلفة التمويل؛
- عدم تفهم طبيعة عمل البنوك الإسلاميَّة من قِبَل المتعاملين معه في المجتمع الجزائري، حيث يُطالب المودعون بمُعدلات أرباح لا تقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق؛
- تأخر الزبائن في تسديد الديون في الوقت المناسب، ممَّا أدى ببنك البركة الجزائري إلى فرض الغرامات المماطلة تُصرف في المجالات الخيرية[37]،

- تأثر بنك البركة الجزائري من غياب التسيير المالي والإداري العلمي المنضبط لدى معظم المؤسسات الخاصة في الجزائر، وغياب المصداقية في مُحاسبة هذه المؤسسات، وتواجد ممارسات غير سليمة وغير نزيهة في المحيط الاقتصادي، كما أنَّ هيمنة الطابع العائلي المغلق على هذه المؤسسات جعلها تنمو في بيئة مُغلقة لا تقبل الانفتاح على الرأسمال الأجنبي[38].

2. إشراك المصارف التقليديَّة الجزائرية في مُعاملات المصارف الإسلامية من خلال نوافذ إسلاميَّة:

من بين السُبل والمقترحات التي يُمكن أن تُعزز من نُمو الصيرفة الإسلاميَّة بالجزائر، هي الترخيص للمصارف التقليديَّة العاملة بالسوق المصرفيَّة الجزائرية بفتح نوافذ للتمويل الإسلامي، وهذا الإجراء يُساعد على تعزيز تجربة الخدمات المالية الإسلاميَّة في الجزائر، وتلبية رغبات المواطن الجزائري وهي الحصول على التمويل من دون أي فائدة، كما تستطيع البنوك الإسلاميَّة الحصول على السيولة بصيغة القرض الحسن من هذه النوافذ في حالة وقوعها في أزمات السيولة، بالإضافة إلى ذلك يُمكن أن تشترك نوافذ التمويل الإسلامية والبنوك الإسلاميَّة في مشاريع استثماريَّة مشتركة، ولكن في الحقيقة هناك أمر مهم لا بد من الإشارة إليه، وهو الحرص على عدم اختلاط الأموال بين البنك التقليدي ونوافذ التمويل الإسلامي حتى لا يشك المتعاملين معها في مصداقيتها. إنَّ انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي سيُمكن الجزائر ممَّا تُتيحه المصارف الإسلامية في مختلف المجالات، خاصة وأنَّ الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يُدعم ويُعزز النمو والتنمية.

1.2.مُتطلبات فتح نوافذ إسلاميَّة في البنوك التقليديَّة الجزائريَّة:

تقتضي فتح نافذة للمُعاملات الإسلاميَّة في البنوك التقليديَّة العاملة في السوق المصرفية الجزائريَّة تحقيق المتطلبات التاليَّة[39]:

1.1.2. مُتطلبات قانونيَّة: تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي:

- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلاميَّة ومن ثمَّ مُناقشة التعديلات الأساسية في عقد التأسيس؛
- الحصول على مُوافقة بنك الجزائر بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها؛
- تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول، والآثار القانونية المترتبة، العقبات القانونية المحتملة.

2.1.2. مُتطلبات شرعيَّة: تنحصر المتطلبات الشرعية في النقاط التاليَّة:

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تُشرف على تنفيذ فتح نافذ للتمويل الإسلامي؛
- تعيين مُدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخليَّة؛

- إلغاء المعاملات المخالفة للشريعة في جميع صورها وأشكالها؛
- الفصل بين الموارد المالية المشروعة والغير مشروعة.

3.1.2.مُتطلبات إداريَّة: يتطلب فتح نافذة إسلاميَّة الأخذ بالإجراءات الإدارية المتمثلة في النقاط التالية:

- تعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعاً؛
- تعيين لجنة لإدارة عملية التحول؛
- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي؛
- تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الإسلامي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلاميَّة.

3. خطوات إنشاء نوافذ إسلاميَّة في المصارف التقليدية الجزائريَّة:

هناك خمسة خطوات أساسية لاعتماد النوافذ الإسلاميَّة في المصارف التقليديَّة الجزائريَّة وفق الآتي:

1.3. مُوافقة بنك الجزائر:

خلال الملتقى الأول للتمويل الإسلامي* الذي عُقد بالجزائر كشف آنذاك المشاركون أنَّ بنك الجزائر يدرس مجموعة من المقترحات تحضيراً للسماح للمصارف والمؤسسات المالية العمومية والخاصة العاملة في الجزائر بفتح نوافذ خاصة بالتمويل الإسلامي على مستوى المصارف التقليدية من أجل تمكين شريحة واسعة من المواطنين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من المنتجات المالية المختلفة المطروحة في الساحة المالية[40].

2.3. تخصيص رأسمال مُستقل معروف المصدر ويعيد عن شُبهة الربا:

بُغية إبعاد أية شُبهة لاختلاط رأسمال النافذة الإسلاميَّة برأسمال المصرف التقليدي الذي تُفتح فيه، وتعزيزاً للجانب الشرعي في الموضوع وتكريساً لعنصر الحل في تعاملات هذه النوافذ فمن الأفضل أن يُحدد مُسبقاً رأسمال مستقل للنافذة وأن يكون هذا المال معروف المصدر بعيداً عن أية احتمالات لكونه وسيلة لغسيل الأموال أو نتاجاً لأية تعاملات مشبوهة قانوناً، فضلاً عن ضرورة الابتعاد عن أية شُبهات غير شرعية، وخاصة شبهة الربا، فلابد أن يكون مصدر المال غير متأتي بأموال اختلطت بأموال ربوية أو نتجت عن تعاملات ربوية.

3.3. تعديل عقد أو قانون تأسيس المصرف التقليدي:

إذا كان المصرف الذي يروم فتح النافذة الإسلاميَّة مصرفاً خاصاً فيجب تعديل عقد تأسيسه بحيث يُصبح ملائماً لممارسة النافذة المرجو فتحها فيه لخدمات الصيرفة الإسلاميَّة وعدم قيامها بأية أعمال ربوية، أمَّا إذا كان المصرف عاماً (حكومياً) فيجب تعديل قانون إنشائه ليُناسب وجود النافذة الإسلاميَّة ضمن هيكله الإداري وتعاملاته المصرفية الإسلاميَّة واختصاصها بتقديم المنتجات الإسلاميَّة البحتة.

4.3. مُمارسة أعمال الصيرفة الإسلاميَّة:

تقوم النافذة الإسلامية بممارسة كافة الأنشطة المسموح بها للمصارف الإسلاميَّة والابتعاد عن كل ما يحظر على هذه المصارف، بعد أن يُثبت في عقد تأسيس المصرف التقليدي أو قانون إنشائه وجوب ممارسة النافذة الإسلاميَّة فيه للخدمات المصرفية التي تُجيزها الشريعة الإسلاميَّة وعدم التعامل بالربا أو الفوائد بأية صورة من الصور.

5.3. وجود التنظيم الإداري المؤهل:

ينبغي على المصرف التقليدي بإيجاد تنظيم إداري خاص بالنافذة ضمن هيكلية المصرف الأم يتضمن اعتبار النافذة قسماً أو شُعبة أو وحدة إدارية مرتبطة بالمصرف لها تقسيمات داخلية يرأسها مدير يقف على رأس كادر إداري مؤهل ومدرب ليكسب خبرة في تقديم الخدمات المالية الإسلاميَّة عن طريق إشراكهم في دورات تدريبية نظرية وعملية في تقديم تلك الخدمات وعد الاعتماد على موظفين وعاملين ليس لديهم أية فكرة عن المنتجات الإسلاميَّة التي تُقدمها المصارف الإسلاميَّة.

4. الضوابط الشرعية الخاصة بالتحول الجزئي من خلال النوافذ الإسلاميَّة:

يخضع فتح البنوك التقليدية لنوافذ إسلاميَّة إلى ضوابط شرعية نذكر أهمها فيما يلي[41]:

- تحصل نوافذ المعاملات على عمولة أو إجارة عن الخدمات المقدمة، وهو جائز شرعاً وفقاً لعقد الوكالة أو الإجارة؛
- يحكم حسابات الاستثمار عقد المضاربة الشرعية حيث تُعتبر النافذة رب العمل والمستثمر رب المال، ويتشاركا معاً في نتيجة المشروع؛
- يحكم توظيف الأموال عقود إسلاميَّة؛
- إذا اختلطت أرباح النافذة الإسلاميَّة بمال حرام فيجب تجنبه وعدم توزيعه على أصحاب الحسابات الاستثمارية وتوزيعه في وجوه البر لتطهيره من المال الخبيث؛
- الفصل المحاسبي بين النافذة والبنك بإيجاد قسم محاسبة وسجلات ونظام محاسبي مستقل يستخرج منه المركز المالي وحسابات المصروفات والإيرادات؛
- لا يجوز لنوافذ المعاملات الإسلاميَّة خصم الكمبيالات، والشيكات المؤجلة أو بيع الديون وما في حكم ذلك لأنّها من المعاملات المحرمة شرعاً.

وقد قام مجلس المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلاميَّة بإصدار مجموعة من المعايير الشرعيَّة الخاصة بالتحول الجزئي للصيرفة الإسلاميَة من خلال النوافذ الإسلاميَّة:[42]

- المادة (24): يجوز للمصرف الذي يُمارس نشاطه على أساس العمل المصرفي التقليدي أن يُنشأ نافذة أو عدة نوافذ إسلاميَّة يُمارس فيه العمل المصرفي الإسلامي، ويُمكن أن تأخذ هذه النوافذ صورة فروع أو صناديق أو محافظ استثماريَّة؛
- المادة (25): تُنشأ إدارة مستقلة داخل المصرف يكون غرضها الإشراف على الخدمات المصرفية الإسلاميَّة، داخل المصرف والسعي لتطوير العمل المصرفي الإسلامي واحتياجاته الفنية والبشرية والارتفاع بمستوى كفاءته التشغيلية؛
- المادة (26): تكون موازنة الإدارة مستقلة بما يضمن الفصل المالي والمحاسبي عن بقية نشاطات المصرف، وتعتمد النوافذ نظاماً محاسبياً يقوم على الملائمة التامة مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي؛
- المادة (27): علاوة على ما يقوم به البنك المركزي من مُراقبة على سائر أنشطة المصارف، يحق للبنك المركزي أن يُجري رقابة على النوافذ الإسلاميَّة للتحقق من مراعاة الأهداف التي أنشأت من أجلها؛
- المادة (28): تُعين الجمعية العامة للمصرف مراقباً أو عدة مراقبين يقومون بدور التدقيق والرقابة الشرعية على أعمال النوافذ الإسلاميَّة، وذلك بغرض التحقق من شرعية عملياتها وعدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلاميَّة، ويعد المراقب أو المراقبون تقريراً شرعياً لذلك.

5. الآثار الاقتصادية الناتجة عن فتح نوافذ تمويل إسلامي في البنوك الجزائريَّة

يُمكن أن يترتب على فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الجزائريَّة العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية، يُمكن إيجاز أهم تلك الآثار على النحو التالي:

1.5 . الآثار الإيجابية:

- يمكن أن تساهم النوافذ الإسلاميَّة في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال تحفيز المصارف التقليديَّة المنافسة إلي تقديم الخدمة، ومن خلال تنمية التعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الدوليَّة التي سعت من جانبها إلي تطوير منتجات إسلاميَّة جديدة؛
- لقد أظهرت هذه التجربة في كثير من الدول الإسلامية أنَّ هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التقليدية، ومنها المجتمع الجزائري.
- إنَّ إقدام البنوك التقليدية الجزائرية على افتتاح نوافذ إسلامية إنما هو اعتراف عملي بنجاح الصيرفة الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية؛
- إنَّ الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفيَّة الإسلاميَّة وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي الجزائري بحيث يتوسع الأول على الثاني إذا أحسن القائمون على المصارف الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة؛
- تُساهم النوافذ الإسلاميَّة في زيادة موجودات البنوك الإسلامية الجزائريَّة وبالتالي تزيد من فعاليتها في إدارتها لسيولتها المصرفيَّة؛
- تعتبر النوافذ الإسلاميَّة مُحفز قوي للبنوك التقليديَّة الجزائرية في إقامة بنوك إسلامية منفصلة لها موجوداتها وودائعها وموظفوها؛
- إذا نجحت النوافذ الإسلاميَّة في تحقيق نتائج أعلى لبنوكها من نتائج الفروع الأخرى التقليديَّة، فإنّ ذلك سيدفع إدارة البنك إلى التوسع في الظاهرة عن طريق فتح نوافذ أخرى تعمل بنفس المنهج بدلا من الإكثار في فتح فروع تقليدية؛
- كما قد يُشجع هذا النجاح البنوك الأجنبيَّة العاملة في الجزائر على طلب فتح نوافذ إسلاميَّة؛
- يؤدي فتح نوافذ إسلاميَّة في البنوك التقليديَّة الجزائري إلى تحقيق المزيد من الكفاءة في الجهاز المصرفي الجزائري، وخلق جو يسوده المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية؛
- كما تُساهم النوافذ الإسلاميَّة في تطوير المنتجات المالية الإسلاميَّة، حيث تتنافس إدارة كل من النوافذ الإسلاميَّة والبنوك الإسلاميَّة إلى بذل المزيد من الجهود لابتكار أدوات مالية إسلامية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية وتشبع رغبات العملاء؛
- تعاون النوافذ الإسلاميَّة مع بعضها البعض لتكوين سلة استثمارات متوسطة وطويلة الأجل كإنشاء شركات استثمار كبيرة؛
- إنَّ إيداع أموال كبيرة في النوافذ الإسلاميَّة سيزيد بالتأكيد من فرص الربحية لدى المصارف التقليدية الجزائريَّة، ذلك أنَّ هذه الأرباح تذهب في النهاية إلى الفرع ثمَّ إلى المقر الرئيس للمصرف التقليدي ومن ثمَّ إلى الخزينة العامة للدولة؛
- إنَّ استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلاميَّة سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل القومي، فبدلاً من أن تكون هذه الأموال معطلة ومكتنزة لدى الأفراد، سيقومون بإيداعها في هذه النوافذ التي ستحرص على استثمارها وتشغيلها بما يتطابق والشريعة الإسلاميَّة، ممّا يُسهم في تعزيز عناصر الإنتاج ويُؤدي إلى استخدام أيدي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلاً عن زيادة أجور العاملة السابقة ممّا يقود بدوره إلى زيادة دخول أبناء هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود فيزيد طلبها على السلع والخدمات، ما يدفع المنتجين إلى الزيادة في الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب وتستمر الدورة الإنتاجية إلى أن تصل إلى القضاء على البطالة.

2.5. الآثار السلبيَّة:

- إنَّ موافقة بنك الجزائر على فتح نوافذ إسلاميَّة في البنوك الجزائرية يُثير تساؤلا هاماً وهو كيف يُمكن فهم تحفظ بنك الجزائر على نشاط البنوك الإسلامية وفي نفس الوقت يسمح للبنوك التقليدية بمزاولة العمل المصرفي الإسلامي؛
- قد يُؤدي تقديم العمل المصرفي الإسلامي من قبل المصارف التقليدية إلى إعاقة إنشاء المصارف الإسلامية وانتفاء المبرر لوجودها أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها؛
- يُؤدي تقديم خدمات مالية إسلامية من قبل المصارف التقليدية الجزائرية إلى تشويه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر وعدم وضوح للموقف الشرعي من قضية الربا؛
- إنَّ فتح النوافذ إسلاميَّة في المصارف الجزائريَّة سيترتب عليه استمرار تلك المصارف وإطالة عمرها وبالتالي استمرار المحق والشر والإثم المصاحب للربا ومظاهره؛
- من الأمور التي تشوب عمل النوافذ الإسلامية والتي تقلق كثيرا من العملاء ما قد يحدث من اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال المصرف التقليدي الأم، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلاميَّة والذي يتكون نتيجة للإقبال الكبير عليها، إلى المصرف الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته؛
- تواضع القناعات الشخصيَّة عند بعض المسئولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك؛
- عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية ، خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا، الأمر الذي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه؛
- محدودية الكوادر البشرية الجزائرية المؤهلة للعمل في مجال الصيرفة الإسلاميَّة.

خلاصة:

تناولنا من خلال هذه الدراسة مفهوم النوافذ الإسلاميَّة وأهدافها وأنواعها وحكمها الشرعي، كما تطرقنا تجارب دولية في مجال التدرج في تطبيق الصيرفة الإسلاميَّة وهي تجربة كل من ماليزيا والسعودية والمملكة المتحدة ، أمَّا في المبحث الثالث فقد تطرقنا لمقترح إنشاء نوافذ إسلاميَّة في البنوك الجزائريَّة وآثارها الاقتصاديَّة على النظام المصرفي الجزائري، ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- أظهرت التجربة نجاحاً طيباً في تحقيق أهدافها من حيث نمو عدد المصارف التقليديَّة التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي على المستويين الإقليمي والدولي؛
- لقد تعددت آراء المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي حول تجربة إنشاء المصارف التقليدية لنوافذ إسلامية تتخصص في تقديم خدمات مالية إسلامية فمن مؤيد لتلك النوافذ ومن معارض لها ومن قائل بالتعامل معها للضرورة ولكل وجهة نظره وأدلته التي يستند وأدلته التي يستند إليها؛
- لقد ساهم إنشاء نوافذ إسلاميَّة في البنوك الماليزيَّة والسُعوديَّة في تحولها إلى بنوك إسلاميَّة كاملة ومُستقلة، كما ساهمت في زيادة كفاءة الجهاز المصرفي الماليزي والسُعودي؛
- حداثة تجربة الصيرفة الإسلاميَّة في الجزائر نتيجة تأخر عملية تحرير القطاع المالي والمصرفي؛
- اهتمام المملكة المتحدة بالتمويل الإسلامي
- إنَّ افتتاح نوافذ إسلاميَّة في البنوك الجزائريَّة يُمكن أن تُسهم في زيادة كفاءة النظام المصرفي الجزائري؛

- هناك فُرصة لأن تصبح الجزائر بوابة لإفريقيا في مجال الخدمات المالية الإسلاميَّة، إذا سمحت بافتتاح نوافذ إسلامية في البنوك الجزائرية.

فيما يلي تورد بعض التوصيات التي يُمكن أن تُساهم في تعزيز وترشيد تطور العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر:

- دعوة المصارف التقليديَّة إلى التحول الكامل والسريع للعمل بمقتضى الشريعة الإسلامية وعدم التقاعس والمماطلة في التحول أوالأخذ بالنظام المزدوج؛
- ضرورة الاستفادة من تجربتي كل من ماليزيا والسعودية في التطبيق التدرجي للصيرفة الإسلاميَّة في مجال فتح نوافذ إسلاميَّة،
- ضرورة أن تستمر المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في الجزائر في حوار واتصال هادف مع الهيئات الرقابية والإشرافية، من إيجاد حلول للمشكلات التي تواجهها، ممَّا يسمح لها بالنمو والتطور؛
- تسهيل فتح نوافذ إسلاميَّة لدى المصارف التقليديَّة العمومية والخاصة في الجزائر؛
- في حالة السماح للبنوك التقليديَّة الجزائريَّة بفتح نوافذ إسلاميَّة فلا بد من التأكيد على الاستقلال التام للنوافذ عن المصرف الرئيسي، إداريا ومحاسبيا وماليا ولاسيما في مصادر الأموال واستخدامها، كما يجب التأكيد على ضرورة وجود هيئة رقابة شرعية دائمة ومستمرة وليس مجرد إفتاء عند الطلب.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول رقم (1): عدد النوافذ الإسلاميَّة في المصارف التقليديَّة الماليزيَّة

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
النوافذ الإسلاميَّة	7	6	7	8	8	13

المصدر: قطب مصطفي سانو، في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية:تجربة ماليزيا نموذجا، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2005،ص1568.

شكل رقم (1): أسباب السماح للمصارف التقليدية الماليزية بفتح نوافذ إسلاميَّة

أسباب السماح للبنوك التقليديَّة بفتح النوافذ الإسلاميَّة في1993م لماذا النوافذ الإسلامية ؟
• زيادة عدد المؤسسات المالية وبالتالي زيادة المنافسة؛ • تعميم ونشر خدمات الصيرفة الإسلامي على الصعيد الوطني بأسرع طريقة؛ • تحسين البنية التحتية المصرفية القائمة، مصادر الأموال؛ • تحقيق مستوى عالي من التنوع والتطوير في المنتجات والخدمات؛ • تسهيل تحقيق اقتصاديات وفرات الحجم.

SOURCE :Hamim S. Ahmad Mokhtar,and other , Technical and Cost Efficiency of Islamic Banking in Malaysia, Review of Islamic Economics, Vo l1, No. 1, 2007, , p10.

شكل رقم (2): عدد المؤسسات ونوافذ التمويل الإسلامي في أوروبا

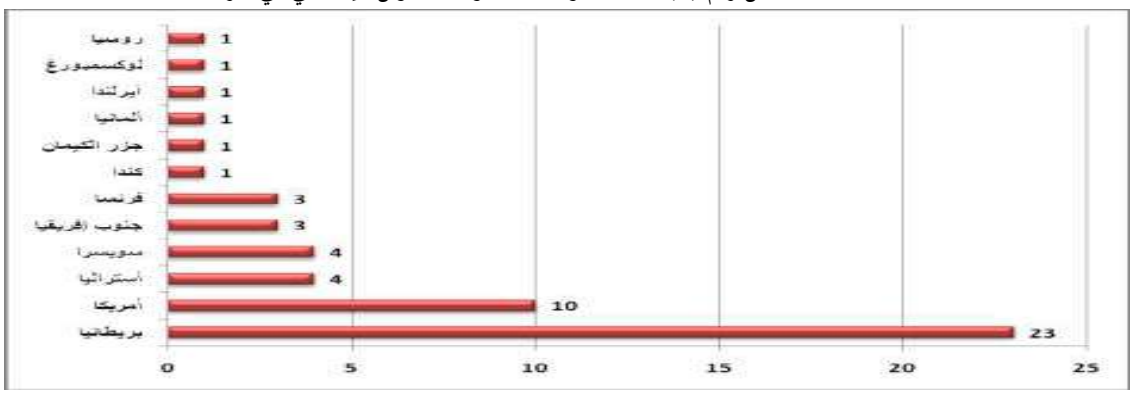

المصدر: أحمد بلوافي وعبد القادر شاشي، التمويل الإسلامي في بريطانيا: الفُرص والتحديات، مجلة الاقتصاد الإسلامي، م24 ع2، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2011 ، ص15.

المراجع و الهوامش المعتمدة:

[1] - سعيد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلاميَّة للمصارف التقليديَّة، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005.

[2]- Juan Solé, Introducing Islamic Banks into Conventional Banking Systems, IMF Working Paper, USA, July 2007.

[3]- A. Zubair and A. A. Alaro, Legal and Operational Frameworks of Islamic Windows in Conventional Financial Institutions: Nigeria as a Case Study , paper read at the 1st University of Ilorin International Conference on Islamic Bank and Finance, Jeddah, Saudi-Arabia, October 6-8, 2009.

[4]- العربي البوهالي، نافذة التمويلات الإسلامية في البنوك المغربية خطوة نحو مصرف إسلامي مأمول، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخير بدبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

[5]- محمد سحنون وميلود زنكري، مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة" جامعة ورقلة، الجزائر ، 2008.

[6]- سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009.

[7]- فاروق العاني، دراسة في أسباب تحول المصارف التقليدية نحو النموذج الإسلامي، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الثالث، العدد الثاني، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 2012م، ص101.

[8]- مريم رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليديَّة إلى مصارف إسلاميَّة: نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014م، ص27.

[9]- رضا الخليفي، ظاهرة أسلمة البنوك الربوية، مجلة المجتمع الكويتية، عدد 1637، 2005/02/05.

[10]- فهد بن صالح الحمود، التبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى دراسة فقهية اقتصادية تطبيقية، دار كنوز اشبيليا ، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 2011م، ص99.

[11]- نفس المرجع، ص101.

[12]- الغريب ناصر،أصول المصرفيَّة الإسلاميَّة وقضايا التشغيل، ط1، دار أبوللو، القاهرة،1996م، ص933.

[13]- سعيد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي :النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2003،ص7.

[14]- المرجع نفسه، ص8.

[15]- شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصاديّة، جامعة سطيف، الجزائر ، 2011، ص12.

[16]- أحمد الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقيّة، مجلة دراسات اقتصادية إسلاميّة، المجلد 19، العدد 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2013م، ص53-54.

[17]- عارف الحاج، الرقابة الشرعية على النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية (دراسة تحليلية للتجربة الماليزية)، مذكرة ماجيستير غير منشورة، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا، 2006م.

[18]- بشير محمد شريف، ادخار الحجاج، مقال منشور على الموقع :اطلع عليه في 2011/09/25م

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=117663167079

[19]- Hafas Furqani and Ratna, "Islamic Banking And Economic Growth: Empirical Evdence From Malaysia", Journal Of Economic Cooperation And Developement , 2(2009) , p61.

[20]- Idem.P11.

[21]- أنظر الموقع الرسمي لهيئة تنمية الاستثمار الماليزية اطلع عليه في 2011 /10/25

http://www.mida.gov.my/arabic/index.php?page=banking-system

[22]- عافة محمد سعيد عثمان، بيع الدين في المصرفية الإسلامية أسبابه وأحكامه الفقهية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد الإسلامي، الدوحة، 19-21ديسمبر 2011م، ص14.

[23]- Hamim S Ahmed Mokhtar and Other, Efficiency of Islamic Banking In Malaysia : Stochastic Frontier Approach, Journal Of Economic Cooperation , 27, (2006) , p53.

[24]- قطب مصطفي سانو، في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية:تجربة ماليزيا نموذجا، مرجع سبق ذكره،ص1572.

[25]- أحمد آل محمود وأحمد المرزوقي، تحول البنك التقليدي إلى إسلامي النظرية وخطوات التطبيق، المؤتمر السنوي الثالث والعشرون: الاقتصاد الإسلامي: الحاجة إلى التطبيق وضرورات التحول، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 6-7 أكتوبر 2015، ص68.

[26]- محمد الغامدي، التحول من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلاميّة: بنك الجزيرة نموذجاً، حوار الأربعاء، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة المملكة العربية السعودية، 2011، ص70-72.

[27]- مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، مكتب القاهرة، 2006، ص103,

[28]- فهد بن صالح الحمود، التبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى دراسة فقهية اقتصادية تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص11.

[29]- أحمد بلوافي، تطور التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة: وجهة نظر الحكومة البريطانية، حوار الأربعاء، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009م، ص127.

[30]- أحمد بلوافي وعبد القادر شاشي، التمويل الإسلامي في بريطانيا: الفُرص والتحديات، مجلة الاقتصاد الإسلامي، م24 ع2، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2011م ، ص12-14.

[31]- محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا: المسارات،التحديات والآفاق، الدورة التاسعة عشر للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، إسطنبول، تركيا، يوليو 2009م، ص18-20.

[32]- فضل عبد الكريم محمد البشير، تطبيقات دولية مُعاصرة في التحول نحو الاقتصاد والتمويل الإسلامي تنافسية عواصم الاقتصاد الإسلامي بين المعيارية والمثالية، المؤتمر السنوي الثالث والعشرون: الاقتصاد الإسلامي: الحاجة إلى التطبيق وضرورات التحول، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 6-7 أكتوبر 2015، ص375.

[33] - صرحت وزيرة المالية الفرنسية في منتدى عقد في باريس أن رجال المال الغربيين يمكنهم أن يتعلموا من علماء العالم الإسلامي وأن يضعوا مبادئ جديدة للنظام المالي العالمي مؤسسُ على الشفافية والشعور بالمسؤولية والاعتدال ومن أجل هذه العوامل فإن التمويل الإسلامي يجذبنا لكي نستخدمه. المنتدى الثاني الصناعة المالية الإسلامية 2008/11.

[34]- رحيم حسين وميلود زنكري، الصناعة المصرفية الإسلامية في دول المغرب العربي: الواقع والتحديات وسبل التطوير، المؤتمر العلمي الدولي: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013، ص4.

[35] - أنظر الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري:

http://www.albaraka-bank.com

[36] - أنظر الموقع الرسمي لمصرف السلام:

www.alsalamalgeria.com

[37]- صالح غربي، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية و إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، أفريل 2010، ص13.

[38]- المرجع نفسه، ص14.

[39]- صالح مفتاح ومعارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلاميَّة في البنوك التقليدية (دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيترا التجاري)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 34-35، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2014، ص153.

[*] انعقد الملتقى الأول للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر العاصمة في 2011 بتنظيم كل من المدرسة العليا للتجارة والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وقد حضره نخبة من العلماء والباحثين المهتمين بالاقتصاد الإسلامي.

[40]- حسان بخيت وعبد الحميد لخديمي، قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 11، جامعة الشلف، الجزائر، جانفي 2014، ص47.

[41]- صالح مفتاح ومعارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلاميَّة في البنوك التقليدية (دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيترا التجاري)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 34-35، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2014، ص154.

[42]- معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم (06): مشروع قانون نموذجي للتحول من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي (في التحول الجزئي- النوافذ) ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلاميَّة، المنامة البحرين.